

مقدمة

معايير المحاسبة المصرية

معايير المحاسبة الدولية

- تم تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 وتتكون من ممثلى الهيئات المحاسبية فى العالم.
- يتولى إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس مكون من مندوبى ما يقرب من ثلاثة عشر دولة بالإضافة الى بعض المنظمات التى لديها إهتمامات فى إعداد التقارير المالية.

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية

1. نشر المعايير المحاسبية التي يتم تطبيقها عند إعداد القوائم المالية وتشجيع قبولها على المستوى العالمى.
2. العمل على تحسين وتحديث التعليمات والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية.

الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

لا تملك لجنة معايير المحاسبة الدولية ولا الهيئات المحاسبية سلطة فرض الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وإنما تتبنى بعض الدول تطبيقها باعتبارها معايير محلية خاصة بها.

إجراءات إعداد معيار محاسبة دولي

1. يحدد مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية موضوع معين يتم تشكيل لجنة تنفيذية لإعداد مسودة بشأنه وعرضه على مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية.
2. بموجب موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على المسودة، يتم نشرها ودعوة الجهات المهمة إلى تقديم آرائها ومقترحاتها .
3. بعد المراجعة النهائية لمسودة المناقشة يتم نشر هذه المسودة كمعيار وذلك بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال:-

- عام 1995 تم إبرام إتفاق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ينص على قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير مجموعة من المعايير الأساسية على أن تقوم المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بالتوصية بتطبيق هذه المعايير وأنها تمثل أسس محاسبة مقبولة عند إصدار رؤوس أموال الشركات عند قيد الأوراق المالية في البورصات العالمية.
- قامت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال في مايو 2000 باعتماد المعايير المحاسبية والتوصية لأعضاءها بالسماح للشركات التي ترغب في التعامل مع البورصات العالمية الأعضاء في المنظمة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية التي تقدم لهذه الاسواق أو التي ترفق مع نشرات الاكتتاب لدى هذه الاسواق

وضع معايير المحاسبة فى مصر

تم إعداد معايير المحاسبة فى مصر بواسطة لجنة المعايير المهنية الدائمة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية إستناداً إلى معايير المحاسبة الدولية ومع مراعاة القوانين والتشريعات المحلية. وتخصص اللجنة عدة جلسات إعداد ومناقشة كل معيار قبل عرضه على مجلس إدارة الجمعية لاعتماده والتوصية بعرضه على اللجنة الدائمة المشكلة بوزارة التجارة الخارجية لهذا الغرض.

تابع : وضع معايير المحاسبة فى مصر:-

تشكل اللجنة الدائمة من عدد من كبار مزاوى المهنة وممثلى الجهات والهيئات ذات الصلة مثل هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية ونقابة التجاريين وعدد من أساتذة الجامعات. ولديها مقرر للتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين.

تابع : وضع معايير المحاسبة فى مصر:-

- صدرت معايير المحاسبة المصرية لأول مرة عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية حتى وصل عددها إلى 23 معيار محاسبى حتى يناير 2003.
- ينص معيار المحاسبة المصرى رقم (1) على أن القوائم المالية لا يمكن وصفها بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية إلا إذا إلتزمت بكل معيار من معايير المحاسبة المصرية والدولية.
- صدرت معايير المحاسبة المصرية المحدثه بقرار من وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 لبدأ العمل بها ابتداءً من 1 يناير 2007.

معايير المحاسبة المصرية

- أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية.
- الموضوعات التي لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع في معالجتها للمعايير الدولية.
- إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

- عند قيام المنشأة باستخراج قوائم مالية من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات والافصاح والعرض الوارد بالمعايير المحاسبية المصرية.

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
1	عرض القوائم المالية	IAS 1
2	المخزون	IAS 2
3	--	--
4	قوائم التدفق النقدى	IAS 7

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
5	السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات الحسابية والاختاء	IAS 8
6	--	--
7	الاحداث التالية لتاريخ الميزانية	IAS 10
8	عقود الانشاء	IAS 11

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
9	--	--
10	الاصول الثابتة وإهلاكاتها	IAS 16
11	الايراد	IAS 18
12	المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
13	آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21
14	تكلفة الاقتراض	IAS 23
15	الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة	IAS 24
16	--	--

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
17	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	IAS 27
18	الاستثمارات فى شركات شقيقة	IAS 28
19	الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
20	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	IAS 17

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
21	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	IAS 26
22	نصيب السهم فى الارباح	IAS 33
23	الاصول غير الملموسة	IAS 38
24	ضرائب الدخل	IAS 12

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولي
25	الادوات المالية – الافصاح والعرض	IAS 32
26	الادوات المالية – الاعتراف والقياس	IAS 39
27	حصص الملكية فى المشروعات المشتركة	IAS 31
28	المخصصات والاصول والالتزامات المحتملة	IAS 37

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولي
29	تجميع الاعمال	IFRS 3
30	القوائم المالية الدورية	IAS 34
31	اضمحلال قيمة الاصول	IAS 36
32	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة	IFRS 5

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
33	التقارير القطاعية	IAS 14
34	الاستثمار العقارى	IAS 40
35	الزراعة	IAS 41
36	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية	IFRS 6

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولي
37	عقود التأمين – مستحدث	IFRS 4
38	مزايا العاملين	IAS 19
39	المدفوعات المبنية على أسهم - مستحدث	IFRS 2

المعايير الدولية التي لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية:-

اسم المعيار	رقم المعيار
تطبيق معايير التقارير المالي الدولية لأول مرة	IFRS 1
إيضاحات الادوات المالية	IFRS 7
التقارير في ظل إقتصاديات التضخم الجامع	IAS 29

أهم نقاط إختلاف معايير المحاسبة المصرية عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:-

معيار المحاسبة رقم (1) عرض القوائم المالية:-

- توزيع الارباح على العاملين وأعضاء مجلس الادارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981..
- الموضوعات التي لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع فى معالجتها للمعايير الدولية.
- إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

معيـار المحاسبة رقم (10) الاصول الثابتة وإهلاكاتها:-

- يتم استخدام التكلفة التاريخية فى إثبات الاصول الثابتة ولا يتم إستخدام إعادة التقييم للأصول إلا فى حالات محددة عندما تسهم اللوائح والقوانين بذلك.

معيار المحاسبة رقم (19) الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك
والمؤسسات المالية المشابهة:-

- تم إلغاء تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من
الأرباح والخسائر وتنص على تكوينها خصماً من حقوق الملكية.
في حين أن تعليمات البنك المركزي المصري تنص بضرورة تكوين
مثل هذا المخصص خصماً من حساب الأرباح والخسائر.

**معيار المحاسبة رقم (20) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة
بعمليات التأجير التمويلي:-**

**- تم إعداد هذا المعيار مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولي رقم (17)
وذلك لما إحتواه القانون 95 لسنة 1995 والخاص بالتأجير
التمويلي من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات
السائدة دولياً. حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر
ويقوم بإهلاكه. ويقوم المستأجر بتحميل حساب الأرباح والخسائر
بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروف تخص الفترة التي
سددت فيها.**

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

تمهيد

الغرض من الإطار

نطاق الإطار

المستخدمون وحاجتهم من المعلومات

أهداف القوائم المالية

الافتراضات الأساسية

الخصائص النوعية للقوائم المالية

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

عناصر القوائم المالية

قياس عناصر القوائم المالية

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

تمهيد

تعد القوائم المالية عادة في ضوء نموذج محاسبي مبنى على
التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس
المال

الغرض من الأطار

- (أ) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية وفى إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية الموجودة .
- (ب) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية .
- (ج) مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية وفى التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى .
- (د) مساعدة مراجعى الحسابات فى تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية.
- (هـ) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه فى القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

نطاق الإطار

- (أ) أهداف القوائم المالية.
- (ب) الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات فى القوائم المالية .
- (ج) التعريف و القياس والاعتراف بالعناصر التي تعد منها القوائم المالية .
- (د) مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه .

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:-

- المستثمرين فى حقوق الملكية (الحاليين والمرقبين)
- المقرضين الحاليين والمرقبين بما فى ذلك أصحاب القروض قصيرة الأجل.
- الموظفون
- المحليين والاستشاريين بما فى ذلك الصحفيين والإقتصاديين والإتحادات العمالية وسماسة الاوراق المالية ومؤسسات تحديد الجدارة الائتمانية.
- الجهات المتعاملة مع المنشأة مثل العملاء والموردين والمنافسين.
- الهيئات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب.
- الجمهور بصفة عامة.

أهداف القوائم المالية

- 1- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء.
- 2- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين.
- 3- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها.

الأفتراضات الأساسية

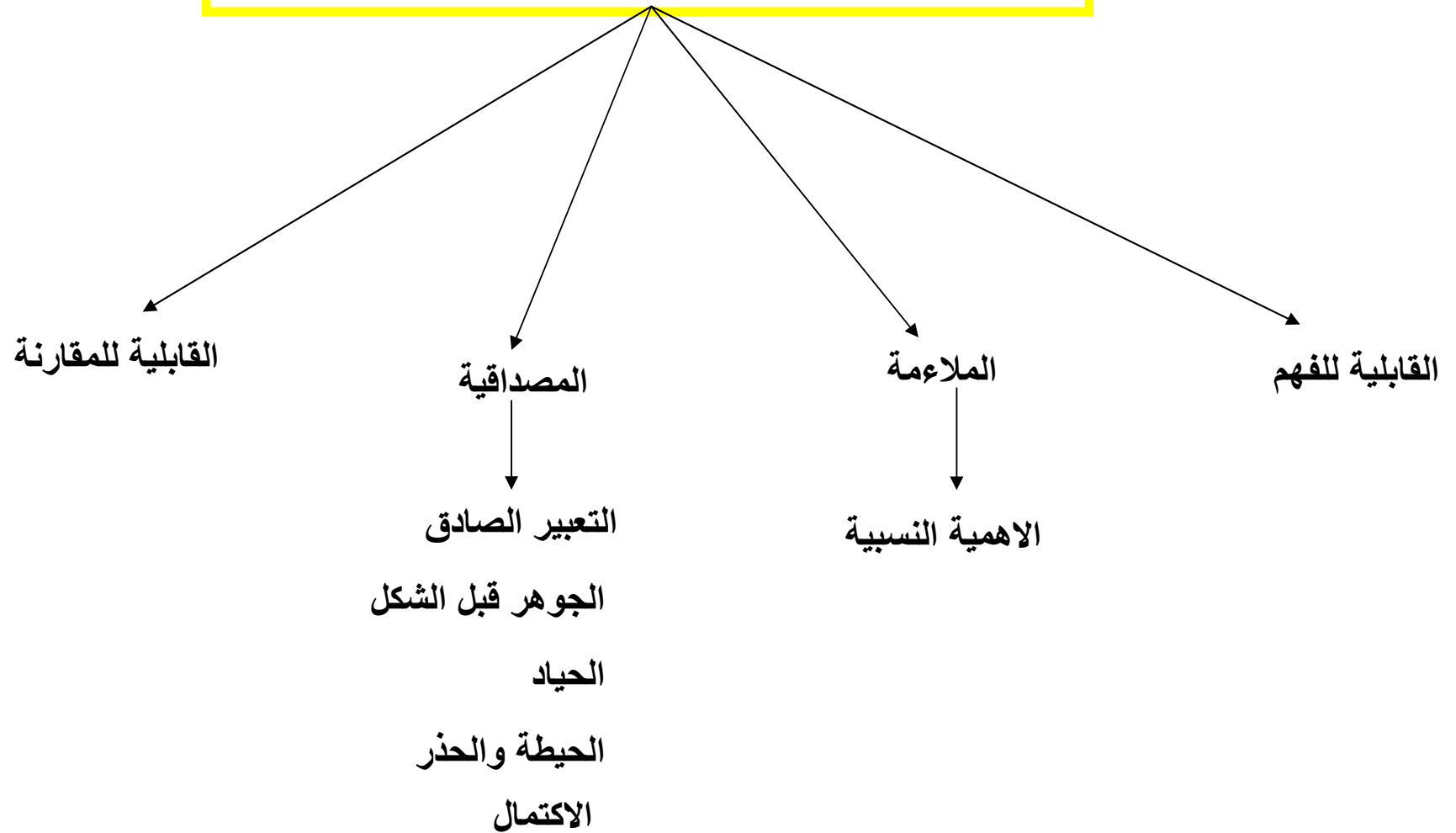
1. أساس الإستحقاق

طبقا لأساس الإستحقاق يتم إثبات الآثار المالية للأحداث والمعاملات بمجرد تحققها وليس عند حدوث واقعة السداد أو التحصيل.

2. فرض إستمرارية المنشأة

تفترض المحاسبة أن المنشأة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة بمعنى أنه ليس لديها الحاجة أو النية الى تصفية أو تقليص نطاق عملياتها بدرجة كبيرة.

الخصائص النوعية للقوائم المالية



القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

- التوقيت المناسب
- الموازنة بين التكلفة والمنفعة
- التعبير الصادق والعادل

عناصر القوائم المالية

عناصر قياس المركز المالي

1. الأصول
2. الإلتزامات
3. حقوق الملكية

عناصر قياس الأداء

1. الدخل
2. المصروفات

طرق قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس.

طريقة التكلفة التاريخية

تسجل الاصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.

طريقة التكلفة الجارية

تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما في حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الاصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوص من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

طريقة القيمة الاستردادية

تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذى يمكن الحصول عليه فى الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية. وتسجل الالتزامات بقيم السداد أى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما فى حكمها التى من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

طريقة القيمة الحالية

تسجل الاصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية التى من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التى من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى.

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

- مفاهيم رأس المال
- مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح

أ - الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال

يكتسب الربح إذا كان المبلغ المالى لصافى الاصول فى نهاية الفترة
بتجاوز المبلغ المالى لصافى الاصول فى بداية الفترة.

ب - الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال

يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية للمنشأة فى نهاية الفترة
تتجاوز الطاقة الانتاجية المادية فى بداية الفترة.